تحديات تشـريعات وأخـلاقيات الإعـلام في ظـل الإعـلام الرقمـي – دراسة ميدانية

أ . مسعود مفتاح أبو شعالة .. كلية الفنون والإعلام .. جامعة مصراته/ليبيا

m.abushaala@ media.misuratau.edu.ly

أ . نهى محمد مختار كلية الفنون والإعلام .. جامعة مصراته/ليبيا

noha86221@ gmail.com

Challenges of Media Legislation and Ethics in the Digital Media Era – A Field Study

A. Masoud Muftah Abu Shaala, Faculty of Arts and Media, Misrata University, Libya

A. Noha Mohamed Mokhtar, Faculty of Arts and Media, Misrata University/Libya

تاريخ الاستلام: 20-4-2026، تاريخ القبول: 8-5-2026، تاريخ النشر: 10-5-2026.

الملخص:

يهـــــدف البحث إلى تقييم التشريعات في مواجهه تحديات الإعلام الرقمي وذلك من خلال تفسير أراء النخبة في مجال الإعلام وذلك بشأن مصداقية الأخبار المنشورة أضافة إلى حماية حقوق الصحفيين وحرية الرأي والتعبير لدى الصحفيين، حيث اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 73 من الإعلاميين والأكاديميين في التخصص والمهتمين بشأن الرقمي وهي عينة غير احتمالية (قصدية)، واعتمد الباحثان في جمع البيانات على الاستمارة الإلكترونية، وجاء التساؤل الرئيسي حول: ما هي التحديات التشريعية والأخلاقية التي يواجها الإعلام الرقمي، وكيف يمكن معالجتها؟ وما هي أهم الإجراءات لتعزيز المصداقية والتقليل من التضليل؟

أظـــهرت النتائج أن غالبية عينة البحث يرون أن التشريعات الحالية غير كافية لحماية حقوق الصحفيين، وأن هناك تقييد لحرية الرأي بدرجات متفاوتة، أتفق أفراد العينة على أن تطوير التشريعات وفرض عقوبات شديدة على الاخبار الكاذبة والزائفة يمثلان أهم إجراء لتعزيز المصداقية في الإعلام الرقمي، وأوضحت النتائج أيضا أن ارتفاع في الوعي الأخلاقي والقانوني بأهمية الخصوصية، ويقابلها ضعف في أهمية الوعي التقني بأدوات الأمان الرقمي.

الكلمات المفتاحية: (التحديات – التشريعات – أخلاقيات الإعلام – الإعلام الرقمي).

Abstract:

This study evaluates current media legislation in addressing the challenges of digital media by examining the views of 73 media experts and academics. The research investigates the ability of existing laws to protect journalists' rights, maintain a balance between content regulation and freedom of expression, and identify key measures to enhance credibility and reduce misinformation .

The results show that current legislation is widely perceived as insufficient, with notable restrictions on freedom of expression. Participants agreed that updating legal frameworks

and enforcing strict penalties for false and misleading news are essential steps to strengthen credibility in digital media. The study also highlights strong ethical and legal awareness of privacy issues, contrasted with weaker technical awareness of digital security tools .

Keywords: : Challenges – Legislation – Media Ethics – Digital Media .

مقـــــــدمة

في هذا العصر أصبح البحث على التطور والتقدم في المجال التكنولوجي لم يعد كافياً، ولأن التقدم التكنولوجي يحتاج إلى ضوابط تنظم العمل، وتكون بمثابة القاعدة التي تسير عليها حتى نصل إلى نتائج مضمونة، كما أن الامر لو ترك دون إجراءات وضوابط لاتجهنا إلى سلبيات نحن في غنى عنها.

حيث يشهد العالم ثورة هائلة في التطور التكنولوجي والتقني في مجال المعلومات الرقمية وأصبح جزء من النسيج الاجتماعي المواكب لحياتنا اليومية، وهذه تكنولوجيا تحمل معها الكثير من إيجابيات الإعلام الرقمي الحديثة بالطريقة الصحيحة ووفقاً لقواعد أخلاقية مع مراعاة الضوابط القانونية والدينية لذلك، والتي تعمل على الحد من سلبيات الإعلام الرقمي للوصول إلى مجتمع واعي ومثقف.

وللحـــديث عن تحديات التشريعات للإعلام الرقمي يقول الصحفي الفرنسي (دافيد كولومبليد) في كتابه " المواطن الرقمي (الملاح تامر،2017م، 9) يعيش العالم – حالياً – منعطفاً مهماً وحاسماً وسريعاً في تاريخه كله، أنـــــــــــه يتجه نحو نمط حضاري جديد، عبر تبني ثقافة الانترنت – الامبراطورية الرقمية – التي وضعت الثقافات الإنسانية السائدة منذ آلاف السنوات في مواجهة تحديات حقيقية، ومختلف قطاعات النشاط الإنساني تعرضت إلى هزة حقيقية وأنهُ ينبغي على كل قطاع منها أن يواجها على طريقتهِ.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في التناقض بين اتساع مساحة الحرية في الاعلام الرقمي، وبين غياب أو ضعف الضوابط الأخلاقية والتشريعات التي تنظم الحرية، حـــيث أن تحديات تشريعات الإعلام وأخلاقياته في ظل الإعلام الرقمي الذي شهد تضخم في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، صاحبها تغيير في قدرات الاشخاص في التعامل مع التكنولوجيا والإعلام الرقمي الحديث في عمليات التواصل والوصول إلى المعلومات بكل سهولة، ولكن هذا ما ينتج عنهُ مجموعة من الاخلاقيات والسلوكيات تباينت بين الايجابية والسلبية مما يلزم المجتمع على ضبط القواعد الأخلاقية والضوابط القانونية التي تنظم الحياة الانسانية.

أهداف البحث:

ينطلق هذا البحث من الهدف الرئيسي:

تحليل التحديات التشريعية والأخلاقية التي يوجهها الإعلام في البيئة الرقمية، واقتراح آليات لمواجهتها.

الأهداف الفرعية:

1. تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه التشريعات الإعلامية في مواكبة التطور الرقمي.
2. تحليل تأثير التكنولوجيا الرقمية على التحولات في الأخلاقيات المهنية للإعلاميين.
3. رصد الضوابط الأخلاقية التي يراها الإعلاميون ضرورية للالتزام بها في فضاء الإعلام الرقمي.
4. تقييم مدى كفاية التشريعات الحالية في حماية حقوق الصحفيين والإعلاميين.
5. استقصاء إجراءات تعزيز المصداقية والشفافية ومكافحة المعلومات المضللة في الإعلام الرقمي.
6. تحديد التحديات القانونية التي تواجه الصحفيين على منصات التواصل الاجتماعي.

تساؤلات البحث :

1- ما هي التحديات التشريعية والأخلاقية التي يواجهها الإعلام الرقمي، وكيف يمكن معالجتها؟
2. كيف تؤثر التكنولوجيا الرقمية على تحولات الأخلاقيات المهنية في العمل الإعلامي؟
3. ما هي الضوابط الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها الصحفيون في ممارساتهم الإعلام الرقمي؟
4. إلى أي مدى تُعد التشريعات الإعلامية الحالية كافية لحماية حقوق الصحفيين والإعلاميين؟
5. ما الإجراءات الفعالة لتعزيز المصداقية والشفافية في المحتوى الإعلامي الرقمي؟
6. ما أبرز التحديات القانونية التي يواجهها الصحفيون عند استخدام منصات التواصل الاجتماعي في عملهم؟

المنهج العلمي المستخدم:

المنهج المسحي: استخدم الباحثان المنهج المسحي لأنه الأنسب لدراسة الظاهرة موجودة في الواقع، وجمع بيانات عن آراء واتجاهات أفراد العينة نحو تحديات تشريعات وأخلاقيات في الإعلام الرقمي.

أدوات جمع البيانات:

اعتمد الباحثان على أداة لجمع البيانات وهي استمارة استبانة الإلكتروني لجمع البيانات الخاصة بالعينة

مجتمع وعينة البحث:

يتكون عينة البحث من صحفيون وإعلاميون يعملون في المؤسسات الإعلامية، ايضا خبراء وأكاديميون في مجال القانون والدراسات الاسلامية والإعلام بتخصصاته الصحافة والاذاعة والعلاقات العامة.

نوع العينة: عينة غير احتمالية (/قصدية) بلغ قوامها 73 مفرده.

حدود البحث:

- حدود بشرية: تقتصر على الأكاديميين في مجال الاعلام والقانون، وايضا بعض الصحفيين والإعلاميين العاملين في مجال الإعلام.
- حدود زمنية: اجريت الدراسة خلال الفصل الدراسي خريف 2025م
- حدود موضوعية: اقتصرت على دراسة عن التحديات تشريعية وأخلاقية في الإعلام الرقمي.

التعريفات الإجرائية:

الإعلام الرقمي:

- إجرائياً: جميع أشكال المحتوى الإعلامي المنشور عبر المنصات الرقمية مثل المواقع الإخبارية، منصات التواصل الاجتماعي، التطبيقات الذكية، المدونات، والبث المباشر.

التشريعات الإعلامية:

- إجرائياً: مجموعة القوانين واللوائح والأنظمة التي تنظم العمل الإعلامي في البيئة الرقمية، وتحدد حقوق وواجبات العاملين في هذا المجال.

أخلاقيات الإعلام:

- إجرائياً: المبادئ والمعايير والقيم المهنية التي تحكم السلوك المهني للصحفيين والإعلاميين في جمع وإنتاج ونشر المحتوى الإعلامي الرقمي.

الدراسات السابقة :

1- - دراسة إنجي أبوالعز 2023: بعنوان (أخلاقيات الإعلام الرقمي بين الممارسة والتطبيق: دراسة تحليلية من المستوى الثاني (أبو العز إنجي ، 2023)

هدفت الدراسة إلى تحليل أخلاقيات الإعلام الرقمي بين الممارسة والتطبيق، وذلك من خلال استقصاء مدى التزام الصحفيين والعاملين في المؤسسات الإعلامية بالمعايير الأخلاقية عند إنتاج المحتوى الرقمي ونشره عبر المنصات الإلكترونية، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل مضمون مجموعة من الدراسات السابقة والتقارير الميدانية، كما استخدمت المقابلات شبه المقننة مع عدد من الصحفيين والإعلاميين لرصد تصوراتهم حول مفهوم الأخلاق المهنية في المجال الرقمي، تكونت عينة البحث من مجموعة من المؤسسات الإعلامية المصرية الرسمية والخاصة، إضافة إلى عدد من المواقع الإخبارية الرقمية المستقلة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة واضحة بين المعايير الأخلاقية النظرية وبين ما يُمارس فعليًا في البيئة الرقمية، وأكدت على أن سرعة النشر وضعف الرقابة التحريرية يمثلان أبرز العوامل التي تؤدي إلى تجاوزات مهنية في العمل الصحفي الإلكتروني، كما أوصت بضرورة إدراج مواثيق أخلاقية رقمية متخصصة ضمن تشريعات الإعلام في مصر.

2 - **دراسة ليديا صفوت إبراهيم 2021: بعنوان (أخلاقيات النشر في الصحافة الرقمية المصرية والتحديات التي تواجهها: دراسة تطبيقية)** (إبراهيم ليديا، 2021)

سعت الدراسة إلى تحليل أخلاقيات النشر في الصحافة الرقمية المصرية، مع التركيز على التحديات المهنية التي تواجه الصحفيين في البيئة الإلكترونية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المواقع الصحفية المصرية بالقواعد الأخلاقية في النشر الإلكتروني، وأسباب انتشار بعض الممارسات غير المهنية مثل نشر الأخبار غير المؤكدة أو انتهاك خصوصية الأفراد. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وطبّقت أداة تحليل المضمون على عينة من الأخبار المنشورة في عدد من المواقع الإخبارية المصرية الكبرى خلال فترة زمنية محددة، كما أجرت مقابلات مع صحفيين لتفسير نتائج التحليل، وأظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من المواد المنشورة تعاني من ضعف في الالتزام بمعايير الدقة والمصداقية، وأن ضغط الوقت وسرعة النشر يمثلان أهم الأسباب المؤدية إلى هذه التجاوزات، كما أوصت الدراسة بضرورة تدريب الصحفيين على أخلاقيات النشر الرقمي وإعادة صياغة مدونات السلوك المهني بما يتلاءم مع بيئة الإعلام الجديدة.

3- دراسة بهاء الدين علي بشير 2022: بعنوان (التشريعات الإعلامية في عصر التكنولوجيا الرقمية: المسؤولية الجنائية عن إساءة استخدام منصات التواصل الاجتماعي – دراسة تحليلية مقارنة بين القوانين الإماراتية والقوانين السودانية) "(بشير بهاء الدين ، 2022)

تناولت الدراسة موضوع التشريعات الإعلامية في عصر التكنولوجيا الرقمية، وركزت بصورة خاصة على المسؤولية الجنائية عن إساءة استخدام منصات التواصل الاجتماعي، من خلال دراسة تحليلية مقارنة بين القوانين الإماراتية والسودانية، حيث هدفت الدراسة إلى توضيح أوجه القصور في التشريعات الحالية التي تنظم النشاط الإعلامي الرقمي، وإبراز الفوارق في تحديد المسؤولية الجنائية للمستخدمين والمواقع والمنصات الرقمية. اعتمد الباحث على المنهج المقارن والمنهج التحليلي القانوني، واستند إلى تحليل النصوص التشريعية والمواد القانونية والأحكام القضائية ذات الصلة، دون استخدام عينة بشرية، وتوصلت الدراسة إلى أن القوانين الإماراتية أكثر تقدمًا في تحديد ضوابط النشر الإلكتروني والعقوبات المرتبطة به، بينما ما تزال التشريعات السودانية بحاجة إلى تحديث شامل يتلاءم مع التطورات الرقمية، كما أوصت الدراسة بضرورة وضع ميثاق قانوني عربي موحد ينظم المسؤولية الجنائية في فضاء الإعلام الإلكتروني.

4- دراسة قرموش فاطمة الزهرة 2022: بعنوان (التنظيم القانوني للإعلام الإلكتروني في التشريعات العربية والوطنية (الزهراء قرموش ، 2022)

تناولت الدراسة التنظيم القانوني للإعلام الإلكتروني في التشريعات العربية والوطنية، وهدفت إلى تحليل الإطار القانوني الذي يحكم النشاط الإعلامي في الفضاء الرقمي، مع التركيز على الحالة الجزائرية ومقارنتها ببعض التشريعات العربية. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المقارن، واستندت إلى تحليل نصوص قانون الإعلام وقانون العقوبات الجزائري، إضافة إلى استعراض القوانين الإعلامية في كل من

مصر والمغرب وتونس. أظهرت النتائج أن التشريع الجزائري، رغم تعديله الأخير، لا يزال يفتقر إلى نصوص واضحة تنظم الإعلام الإلكتروني تحديدًا، وأن معظم التشريعات العربية تتعامل مع الوسائط الرقمية بذات منطق الإعلام التقليدي، مما يؤدي إلى ثغرات قانونية كبيرة. وأوصت الباحثة بضرورة إصدار قوانين متخصصة تراعي خصوصيات البيئة الرقمية وتوازن بين حرية النشر والمسؤولية القانونية.

البحث الثاني: مفهوم الإعلام الرقمي والتحديات التي تواجه الإعلام الرقمي:

أولا: مفهوم الإعلام الرقمي وأهمية وضع تشريعات للإعلام الرقمي:

أ / مفهوم الإعلام الرقمي:

يخطـــــــــئ من يعتقد أن التكنولوجيات الحديثة تشمل فقط الانترنت، بل أنها تمتد إلى مختلف التطورات الحاصلة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، من " أقمار صناعية وشبكات الانترنت والاكسترانت والهواتف التابثة والهاتف المحمول (عباد لويزة ، 2022م ، 124)

يمكـــن وضع مفهوم للإعلام الرقمي Digital media " هو أي وسائط يتم ترميزها بتنسيقات قابلة للقراءة آليا ويمكن إنشاء الوسائط الرقمية وعرضها وتوزيعها وتعديلها وحفظها على أجهزة إلكترونية رقمية، كما يمكن تعريف الرقمية بأنها أي بيانات ممثلة بسلسلة من الأرقام، وتشير الوسائط إلى طريقة بث معلومات يتم بثها من خلال شاشة".

ب / أهمية وضع تشريعات للإعلام الرقمي:

اختلفت الآراء باختلاف الرؤى حول موضوع أهمية تقنين الإعلام الرقمي بين مؤيد ومعارض.

الاتجاه الأول: هناك من يرى أن إعطاء الصبغة القانونية للصحافة الرقمية يعتبر تنظيماً لعشوائية العمل، وهذا ما يستدعى تدارس مسودة تقنين الإعلام الرقمي ووضعها على طاولات وزارات الإعلام والاتصال نظراً لما لحق بمجال الصحافة من فوضى وعشوائية. (بوعامر صورية ، 2018)

وفي هذا السياق أوضح السيد جمال رمالي، وهو صحفي جزائري كانت لهُ عديد الاسهامات في بعض المنابر الإعلامية الجزائرية بنوعيها الرقمي والمطبوع، أن " الإعـلامين يتوجسون خيفـة من " لفظة " قانون الإعلام الذي بات يرادف معاني التقييد والتضييق إلا أن تنظيم الإعلام الرقمي صار أمرا ملحاً لحماية الإعلاميين والمجتمع من الممارسات الخاطئة. ويرى الباحث في هذا الاتجاه ان المتضرر من هذا الاتجاه هم الصحفيين وذلك لان المادة الصحفية التي تصل إلى المتلقي تنشر دون أي حسيب ولا رقيب وفي غياب الضوابط التي تحكم المهنة ومن هنا توجب على الدولة سنَ قانون يحمى المهنة

الاتجاه الثاني: من جهة آخري هناك من يرى أن فرض التشريعات القانونية لمجال الإعلام الرقمي هو نوع من ممارسة سلطة غير مشروعة وقمع لحريات التعبير، ما يؤدي للتضييق وبسط الخناق على صوت الرأي العام، خاصة وأن الصحافة هي الوسيط بين المواطن وصناع القرار. (الراعي أشرف، 19،2019)

ومن خلال تقرير نشرتهُ منظمة " **مراسلون بلا حدود** " في 26 يوليو 2018 كشفت فيه تهديد آخر يتعرض له الصحفيين، وهو التنمر الإلكتروني ضد الصحفيين، كما حذرت المنظمة من اتساع التهديد الجديد على حرية الصحافة من تكميم لأفواه ممارسي المهنة باستخدام أساليب عنف نادرة، ووثقت هجمات جديدة على الشبكة، وحللت الأسلوب العلمي لهؤلاء المتصيدين لحرية الصحافة والذين عُرفوا كيف يستعملون التكنولوجيا الجديدة حتى يعطوا امتدادا أكبر للنموذج القمعي.

ومن الاتجاهيين السابقين يرى الباحث أن لوسائل الإعلام الرقمي تأثير واسع ومعقد بشكل كبير على المجتمع والثقافة حيث تسبب النشر في الوسائط الرقمية بالخلل في الصحافة والعلاقات العامة والترفيه والتجارة والسياسة لذلك وجب وضع تشريعات تلزم الناشر على التقييد بها وذلك للحد من تأثيرات الوسائط الرقمية على المجتمعات.

ثانياً: تحديات تطبيق تشريعات وأخلاقيات الإعلام الرقمي:

الاعـــــــــــلام الرقمي هو نتاج امتزاج الاعلام بالتقنية الرقمية، ورغم عمره القصير فقد حقق في نحو عقد من الزمان ما حققته الصحافة المطبوعة في عشرات السنوات، وتمكن من تقديم مكاسب عديدة للمهنة الإعلامية لجمهور القراء وكذلك مستويات آخري ...، كما أن الكثير من الأفكار بدأت تطرح من ناحية اخضاع هذا النوع من الإعلام وتشريعات ترتب مسؤوليات على مستخدميه حال مسَهم بحقوق الأفراد والجماعات استناداً بما هو عليه الحال بالإعلام المكتوب.

وهنا تبرز قضية معقدة تتعلق بالألية التي تتم من خلالها المتابعة القانونية لذلك، ولا سيما أن المستخدمين لا تجمعهم جغرافيا واحدة وانما يتحركون وينشطون عبر فضاء رمزي لا واقعي.
ولكـــــــن الهدف الحقيقي من وضع مبادئ ومواثيق شرف محدد " هو تحسين الأداء الإعلامي والتحكم في وسائل الإعلام الرقمية لصالح عامة الناس. وفي هذا الصدد يقول الباحث" أيفيرت دينيس " أن الدور الذي تقوم به مجالس الصحافة لوضع المواثيق غير ضروري بل ينطوي على خطورة ضد المجتمع ووسائل الصحافة والإعلام، فهناك العديد من الدول تمارس عملية الرقابة على الصحف من خلال مجالس الصحافة وذلك من خلال تحويل مجالس الصحافة بفرض رخص على أصدار الصحف ومراقبة الممارسة الصحفية وعقاب الصحفيين الذين يعارضون سياسات الحكومة ". (المشاقبة بسام ، 2012 ، ص 170)
وبالنظر إلى فلسفة اخلاقيات مواثيق الشرف الإعلامية فأن هذه الفلسفة انطلقت بصفة عامة من وحي التشريعات الإعلامية الدولية وعلى رأسها: (المشاقبة بسام ، 2012 ، 171، 172)

أولا: حرية الإعلام:

حيث ينص الإعلان الدستوري للجمعية العامة للأمم المتحدة على أن " لكل شخص الحق في الحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الاخبار والأنباء والأفكار وتلقيها وأبتها بأي وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية ".

ثانيا: الحرية والمسؤولية الاجتماعية:

ويوضح المعهد الدولي الخاص بالحقوق الدينية والسياسية ما يلي:

- لكل فرد الحق في اتخاذ الآراء دون تدخل.
- لكل فرد الحق في التعبير وهذا الحق يشمل حق البحث عن المعلومات والأفكار من أي نوع، واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود، إما شفاهه أو كتابة أو طباعة.

ومن الايجابيات التي لابد من وضعها في الاعتبار أن الإعلام الرقمي يعد ظاهرة اجتماعية وأحد المتطلبات الضرورية للمجتمع والدولة على حد سواء، فهو جزء من البنيان الاجتماعي والسياسي، ووسيلة مهمة في تشكيل الرأي ومعالجة قضايا المجتمع والدولة، مما يبرز دوره المحوري والتأثيري في مجال التوعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومما يستدعى أن يتمتع بقدر من الحرية كونه أحد أهم أوجه "حرية الرأي والتعبير" كإحدى أهم الحريات السياسية التي تعتبرها دساتير وتشريعات مختلف العالم حقوقاً مقدسة لكل مواطن.

الصعوبات التي تواجه التشريعات في الإعلام الرقمي، هي:

- **عدم السيطرة على الزمان والمكان**: نجد أن الاعلام الرقمي قد تخطى حاجز الزمان والمكان من حيث السرعة وإرسال واستقبال الرسائل الإعلامية بطرق متعددة منها المواقع الإخبارية وشبكات التواصل الاجتماعي والبث الفضائي، حيث أصبحت المادة الإعلامية تصدر من أي مكان إلى مكان آخر في العالم وبسرعة مذهلة دون وجود أي حواجز أو عوائق، وتعتبر هذه من ضمن الصعوبات التي تواجه تشريعات الإعلام الالكتروني في عملية الضبط.
- **مواثيق وإعلانات حرية الرأي والتعبير**: لابد من توافر بيئة تنظيمية وقانونية تسمح بظهور وتعدد الآراء كما لابد من وجود قانون لضمان الحصول على المعلومات للصحفيين دون وجود أي قيود لهم ولحرياتهم بالإضافة إلى ضمان حرية وسائل الاعلام في جميع أنحاء العالم.
- **فردانية القائم بالاتصال وعدم الانتماء للمؤسسة**: من الضروري جداً تدريب القائم بالاتصال في ظل الاعلام الرقمي الجديد وذلك نظراً لظهور قائمين بالاتصال جدد غير مهنيين، مما يتطلب بذل الجهد من قبل القائم بالاتصال المهني ليواجه التحديات والصعوبات الجديدة التي أظهرتها التكنولوجيا الحديثة، مما يستدعي القائم بالاتصال أن يكتسب مهارات جديدة ومعايير مهنية تساعده على ممارسة مهارته بكفاءة عالية.
- **صعوبة إجراءات الرقابة**: عدم الخضوع للرقابة، ذلك أذى إلى الإساءة في استخدام الإعلام الرقمي واستغلاله لغرض مواد مشبوهة ومخالفة للقوانين والعادات والتقاليد الاجتماعية

- **الصورة الذهنية النمطية السلبية لدى الممارسين حول جدل مصطلح تشريعات وقوانين** :أن وسائل الاعلام كان يجب أن تكون لها الريادة في تكوين وبناء الصورة الذهنية باعتبارها أجهزة ثقافية وحيوية مهمة في المجتمع لأنها تؤذي دوراً مهما وأساسيا في خلق سلوكيات وأنماط وأذواق الجماهير لتكوين الصورة المرغوبة في وسائل الاعلام الرقمي ، فهي سلاح أيدلوجي فعال وذلك بسبب القدرة الهائلة التي يمكن لمستخدمه التأثير من خلالها على المتلقين بسبب عالمية الرسالة التي تصل إلى الملايين من المستخدمين ، إلا أنه مع الاستخدام السيء في بناء صورة ذهنية لقيم وأخلاقيات معينة ولمحالة القدرة على بناء تصورات قيمية حول موضوع معين يصعب وضع تشريع منظم للإعلام الالكتروني .

المبحث الثالث: الإطار الميداني

- **البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة:**

الجدول رقم (1) يوضح عينة الدراسة وفقا للنوع

النوع		
النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	41	56.16
أنثى	32	43.83
المجموع	73	%100

جدول رقم (1) والذي يبين توصيف العينة التي تم استخدامها في الدراسة، حيث تم اختيار 73 مفردة، كان منها 41 من الذكور و32 من الاناث وجاءت نسبة الذكور 56.16% فيما جاءت نسبة الاناث 43.83%من إجمالي العينة، ويرى الباحثان ربما تكون نسبة النخبة من الذكور في المناصب القيادية أعلى من الاناث.

الجدول رقم (2) يوضح عينة الدراسة وفقا للمرحلة العمرية

المرحلة العمرية		
العمر	التكرار	النسبة المئوية
30 – 20	11	15.06
40 – 31	38	52.05
50 – 41	14	19.17
51 فأكثر	10	13.69
المجموع	73	% 100

جدول رقم (2) يوضح أن الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة هي الأكثر تمثلاً في مفردات العينة ، حيث بلغت نسبتها 52.05% ، مما يدل على أن أغلب المبحوثين من فئة الشباب الناضج وفي مرحلة منتصف العمر ، والأقل تمثيلاً هي الفئة العمرية 51 فأكثر وبلغت نسبتها 13.69 % ، يليها الفئة العمرية 20 إلى 30 سنة بنسبة 15.06 %.

الجدول رقم (3) يوضح عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي		
المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
جامعي	19	26.02
ماجستير	39	53.4
دكتوراه	15	20.5
المجموع	73	%100

جدول رقم (3) تشير بيانات الجدول السابق إلى أن عينة البحث من حملة الماجستير يشكلون الحصة الأكبر وصلت إلى 39 مفردة بنسبة 53.4 %/ أي أكثر من نصف العينة مما يدل على العينة من الأشخاص ذات التعليم العالي وبالتخصص، ويليها حملة البكالوريوس بنسبة 26.02 % ، ويليها حملة الدكتوراه بنسبة 20.5 % وهي الأقل نسبة و تمثل أقل من ربع العينة .

الجدول رقم (4) يوضح عينة الدراسة وفقا للتخصص العلمي

التخصص العلمي		
التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
الصحافة والنشر	19	26.02
الإذاعة والتلفزيون	18	24.65
العلاقات العامة	18	24.6
قانون	09	12.3
آخري	09	12.3
المجموع	73	%100

جدول رقم (4) والذي يوضح أن اغلب تخصص العينة الصحافة والنشر الإلكتروني بنسبة 26.02% ويرجع السبب لذلك لان طبيعة الدراسة مرتبطة بشكل كبير بالصحفيين وعملهم واعتمادهم على منصات التواصل الاجتماعي في نشر المحتوى الإعلامي، تليها تخصص الإذاعة والتلفزيون بنسبة 24.65%، وتليها تخصص العلاقات العامة والإعلان بنسبة 24.6%، وجاءت القانون وتخصصات آخري بنسبة 12.3 % بنفس النسبة وبأقل نسبة.

الجدول رقم (5) يوضح التحديات الرئيسة التي تواجه التشريعات الإعلامية في العصر الرقمي

ماهي التحديات الرئيسة التي تواجه التشريعات الإعلامية في العصر الرقمي؟		
الرأي	التكرار	النسبة المئوية
عدم مواكبة التشريعات للتطور التكنولوجي	20	27.3
نقص الوعي القانوني لدى الصحفيين	23	31.5
صعوبة تطبيق القوانين عبر الحدود	30	41.0
أخرى تذكر	0	0
المجموع	73	%100

جدول رقم (5) يوضح من بيانات الجدول السابق أن صعوبة تطبيق القوانين عبر الحدود جاءت في المرتبة الأول بنسبة 41 % مما يدل على الإعلام الرقمي لا يمكن ضبطه في زمن ومكان محددين مما يصعب على الدول فرض التشريعات دولية أو محلية لضبط المحتوى الإعلامي في الإعلام الرقمي، يليها نقص الوعي القانوني لدى الصحفيين بنسبة 31.5 % ، تم عدم مواكبة التشريعات للتطور التكنولوجي بنسبة 27.3 % مما يدل على أن البيانات والمعلومات في الوقت الحالي متسارعة ومتطورة بشكل كبير مما يصعب على التشريعات مواكبتها وتحديثها بشكل مستمر .

الجدول رقم (6) يوضح تأثير التكنولوجيا الرقمية على الاخلاقيات المهنة الإعلامية

كيف تؤثر التكنولوجيا الرقمية على الاخلاقيات المهنة الإعلامية؟		
الرأي	التكرار	النسبة المئوية
تسهيل نشر الأخبار الزائفة	43	58.9
زيادة الضغط على الصحفيين لنشر الأخبار بسرعة	14	19.1
توفير أدوات جديدة للتحقق من الاخبار	16	21.9
المجموع	73	%100

جدول رقم (6) يوضح الجدول أن رأي العينة في تسهيل نشر الاخبار الزائفة جاءت في المرتبة الاعلى بنسبة 58.9 % ، ما يدل أن التكنولوجيا ساعدت في أنتشار الاخبار بشكل سريع دون التأكيد على مدى دقتها ومصداقيتها وهو ما يشكل تحدي لأخلاقيات المهنة الإعلامية، ويليها توفير أدوات جديدة للتحقق من

الأخبار بنسبة 21.9 % وهو ما يمكن اعتباره مؤشر إيجابي لقدرة الصحفيين على التحقق من أخبارهم باستخدام أدوات متطورة للتحقق منها، بالرغم التطور التكنولوجي المتسارع، وفي المرتبة الثالثة جاءت زيادة الضغط على الصحفيين لنشر الاخبار بسرعة بنسبة 19.1 % .

الجدول رقم (7) توضح الضوابط الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها الصحفيين في الإعلام الرقمي

ما هي الضوابط الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها الصحفيين في الإعلام الرقمي؟		
الرأي	التكرار	النسبة المئوية
التحقق من صحة المعلومات قبل نشرها	46	63.01
احترام خصوصية الأفراد	26	35.61
تجنب التحيز في التغطية الإعلامية	10	13.69
المجموع	73	%100

جدول رقم (7) يشير رأي العينة إلى أن التحقق من صحة المعلومات قبل نشرها وبنسبة63.01 % هو رأي الغالبية من حجم العينة مما يدل على أهمية تحقيق المصداقية في الإعلام الرقمي ، بينما تأتي في المرتبة الثانية احترام خصوصية الافراد بنسبة 35.61 % مما يعكس وعي وأدراك وفهم المبحوثين لأهمية حماية البيانات والمعلومات في المحتوى الإعلامي ، وتحتل رأي تجنب التحيز في التغطية الإعلامية نسبة 13.69 % من رأي العينة ربما يرجع ذلك لأنها ذات أولوية منخفضة لدى الصحفيين في تنظيم الضوابط الأخلاقية .

الجدول رقم (8) يوضح هل تعتقد أن التشريعات الحالية كافية لحماية حقوق الصحفيين والاعلامين

هل تعتقد أن التشريعات الحالية كافية لحماية حقوق الصحفيين والاعلامين ؟		
الرأي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	04	5.47
إلى حد ما	37	50.68
لا	32	43.83
المجموع	73	%100

جدول رقم (8) يوضح الجدول أن أراء عينة البحث حول مدى كفاية التشريعات لحماية حقوق الصحفيين والتي أظهرتها النتائج (إلى حد ما) بنسبة 50.68 % وهي أعلى نسبة مما يدل على أن القوانين والتشريعات الإعلامية في رأي المبحوثين غير كافية لحماية حقوقهم كإعلاميين ، وتأتي في المرتبة الثانية

(لا) بنسبة 43.83 % ، ويرى 4 مبحوثين فقط أن التشريعات كافية لحماية حقوق الصحفيين والإعلاميين بنسبة 5.47 % .

الجدول رقم (9) يوضح الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز المصداقية والشفافية في الإعلام الرقمي

ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز المصداقية والشفافية في الإعلام الرقمي؟		
الرأي	التكرار	النسبة المئوية
تعزيز التدريب على اخلاقيات الصحافة	02	2.73
فرض عقوبات على نشر الأخبار الزائفة	48	65.75
تطوير تشريعات جديدة تتماشى مع العصر الرقمي	23	31.50
المجموع	73	%100

جدول رقم (9) يبين الجدول السابق أن فرض عقوبات على نشر الاخبار الزائفة حصل على المرتبة الأولى بنسبة 65.75 % وهو مؤشر جيد يدل على وعي المبحوثين ، ويليها تطوير تشريعات جديدة تتماشي مع العصر الرقمي وتحصل على نسبة 31.50 % مما يدل على أهمية هذا الخيار ، وتأتي في المرتبة الأخيرة تعزيز التدريب على أخلاقيات الصحافة بنسبة 2.73 %، ويرجع السبب لذلك لقلة أهمية هذا الخيار .

الجدول رقم (10) يوضح تحد التشريعات الإعلامية من حرية الرأي والتعبير بالنسبة للإعلامين ؟

هل تحد التشريعات الإعلامية من حرية الرأي والتعبير بالنسبة للإعلامين ؟		
الرأي	التكرار	النسبة المئوية
نعم، بشكل كبير	05	6.84
إلى حد ما	50	68.49
لا تحد من حرية التعبير	08	10.95
تعمل على تنظيم العمل	10	13.69
المجموع	73	%100

الجدول رقم (10) يظهر الجدول أن أغلب عينة البحث يرون أن التشريعات تحد من حرية الرأي " إلى حد ما " بنسبة 68.49% ، مما يدل على أن الإعلاميين يشعرون بأن التشريعات تحد من حرية الرأي والتعبير في الإعلام الرقمي ، ويليها أن التشريعات تعمل على تنظيم العمل بنسبة 13.69%، وهي نسبة

لا بأس بها من حيث التنظيم ، بينما 10.95% يرون أن التشريعات لا تحد من حرية التعبير، وحوالي 6.84 % يرون أن التشريعات نعم تحد وبشكل كبير من حرية الرأي والتعبير.

الجدول رقم (11) يوضح كيف يمكن للإعلام الرقمي أن يحافظ على خصوصية الأفراد وحقوقهم؟

كيف يمكن للإعلام الرقمي أن يحافظ على خصوصية الأفراد وحقوقهم؟		
الرأي	التكرار	النسبة المئوية
استخدام أدوات وتقنيات الأمان (التشفير)	0	0
من خلال الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بحماية البيانات	33	45.20
تجنب نشر المعلومات الشخصية دون إذن	40	54.79
المجموع	73	%100

الجدول رقم (11) يوضح الجدول أن الخيار الأعلى هو تجنب نشر المعلومات الشخصية بدون أذن وبنسبة 54.79% وهو الأنسب للحفاظ على الخصوصية ، ، وبنسبة كبيرة يرون أن الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بحماية البيانات هو أمر ضروري ولابد منهُ ، ويليها ولم يذكر أي مشارك عن رأيه حول استخدام أدوات وتقنيات الأمان (التشفير) .

الجدول رقم (12) يوضح كيف يمكن مواجهة الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة في الإعلام الرقمي

كيف يمكن مواجهة الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة في الإعلام الرقمي ؟		
الرأي	التكرار	النسبة المئوية
تعزيز التحقق من المعلومات.	24	32.87
زيادة الوعي الإعلامي لدى الجمهور	17	23.28
تطوير تقنيات للكشف عن الأخبار الزائفة	32	43.83
المجموع	73	%100

الجدول رقم (12) والذي يوضح أن الخيار الأكثر شيوعاً بين العينة هو تطوير التقنيات للكشف عن الأخبار الزائفة بنسبة 43.83 %، وهو ما يدل على أن أغلب المشاركين يرون أن الحل الأفضل هو في تطوير التكنولوجيا لمكافحة التزييف، ويليها تعزيز التحقق من المعلومات بنسبة 32.87 % ، وتأتـــي في المرتبة الثالثة زيادة الوعي الإعلامـي لدى الجمهور بنسبة 23.28 % حيث يرون أن ذلك غير كافي لمكافحة التزييف والإخبار الكاذبة في الإعلام الرقمي .

الجدول رقم (13) يوضح التحديات القانونية التي تواجه الصحفيين عند استخدام منصات التواصل الاجتماعي؟

ماهي التحديات القانونية التي تواجه الصحفيين عند استخدام منصات التواصل الاجتماعي؟		
الرأي	التكرار	النسبة المئوية
قضايا حقوق النشر والملكية الفكرية	16	21.91
التشهير وأساءه السمعة لشخص أو لمؤسسة	32	43.83
القيود المرتبطة بالقوانين والخصوصية	25	34.24
المجموع	73	%100

الجدول رقم (13) والذي يوضح أن التحديات القانونية التي يوجها الصحفيين عند استخدام منصات التواصل الاجتماعي، حيث تحصلت قضايا التشهير وأساءه السمعة لشخص أو مؤسسة الأعلى نسبة وتقدر 43.83 %، وفعليا هي من أكثر القضايا الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعي وتهم الصحفيين ، ويليها القيود المرتبطة بالقوانين والخصوصية بنسبة 34.24 % ، ومن تم تأتي بنسبة 21.91 % قضايا حقوق النشر والملكية الفكرية . وعلى الأغلب فإن كافة هذه القضايا هي التي تشكل أكبر التحديات القانونية التي يوجهها الصحفيين في منصات التواصل الاجتماعي.

الجدول رقم (14) يوضح كيف يمكن تعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية والتكنولوجية لضمان اخلاقيات النشر الرقمي

كيف يمكن تعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية والتكنولوجية لضمان اخلاقيات النشر الرقمي؟		
الرأي	التكرار	النسبة المئوية
تنظيم ورش عمل	25	34.24
تطوير سياسات كل منهم	40	54.79
تبادل الخبرات والتجارب	08	10.95
المجموع	73	%100

الجدول رقم (14) يوضح الجدول أراء العينة حول كيفية تعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية لضمان اخلاقيات النشر الرقمي حيث كان رأي أغلب المبحوثين حول تطوير سياسات كل منهم بنسبة 54.79 %، وفعلياً تعتبر هي الطريقة الأنسب لضمان أخلاقيات النشر الرقمي، ويليها تنظيم ورش العمل بسنة 34.24 % ، وتأتي في المـرتبة الأخيرة تبادل الخبرات والتجارب بنسبة 10.95 % فقط

.

نتائـــج البحـــث :

1- اظهرت الدراسة أن التشريعات الاعلامية تواجه صعوبة كبيره في التكيف مع متطلبات العصر الرقمي، خاصة في الجوانب المتعلقة بتطبيق القوانين عبر الحدود وضرورة رفع الوعي القانوني وتحديث التشريعات بما يتماشى مع تطور العصر

2 - تشير الدراسة إلى ان للتكنلوجيا الرقمية تأثيرا على اخلاقيات المهنة الاعلامية، فمن ناحية تشكل خطرا على تسهيلها نشر الاخبار الزائفة وزيادة الضغط الصحفيين، ومن ناحية اخرى تقدم حلا جزئيا من خلال توفير ادوات جديدة لتحقق من الاخبار

3 - تُظهر الدراسة أن من اهم الضوابط الاخلاقية للصحفيين في البيئة الرقمية يتمحور حول ضمان صحة المعلومات كأساس للمهنية والمصداقية، يليه الاهتمام بحماية الخصوصية كقيمة أخلاقية وقانونية ملحة.

4 - أوضحت الدراسة أن الشعور السائد بين عينة البحث هو عدم كفاية التشريعات الحالية في حماية حقوقهم، مما يشير إلى حاجة ملحة لمراجعة وتطوير المنظومة التشريعية الإعلامية لتواكب متطلبات العصر الرقمي.

5 - أن غالبية عينة الدراسة يرون ان من اهم الاجراءات التي يكمن اتخاذها لتعزيز المصداقية والشفافية هي فرض عقوبات على نشر الاخبار الزائفة، وتطوير تشريعات جديدة تتما مع العصر الرقمي، بينما يُنظر إلى التدريب على الأخلاقيات على أنه حل ثانوي أو غير كافٍ بمفرده.

6 - تبين الدراسة ان الشعور السائد لعينة البحث هو أن التشريعات الحالية تقيد حريتهم التعبيرية، هذا يشير إلى حاجة ملحة لمراجعة هذه التشريعات لتحقيق موازنة أفضل بين ضبط العمل الإعلامي وضمان حرية التعبير كحق أساسي.

7 - تُظهر الدراسة أن الوعي الأخلاقي والقانوني بخصوصية الأفراد وتجنب نشر المعلومات دون إذن، حيث يرون أن الحل يكمن في الالتزام الطوعي بعدم انتهاك الخصوصية والالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بحماية البيانات ومع ذلك، فإن الوعي التقني باستخدام أدوات وتقنيات الامان غائب تماماً.

8 - تشير الدراسة انه يمكن مواجهة الاخبار الزائفة والمعلومات المضللة من خلال تطوير تقنيات متقدمة للكشف عن التضليل، يليه تعزيز آليات التحقق من المعلومات، بينما يُنظر إلى توعية الجمهور على أنه حل مكمل.

9 - تُظهر الدراسة ان أبرز التحديات القانونية التي تواجه الصحفيين في منصات التواصل الاجتماعي تتمحور حول حماية السمعة والخصوصية، حيث يشعر الصحفيون بأنهم معرضون بشكل كبير للملاحقة القانونية تحت دعاوى "التشهير" و"انتهاك الخصوصية".

10 - تبين الدراسة أنه لتعزيز التعاون بين المؤسسات الاعلامية والتكنولوجية، يتطلب في المقام الأول تطوير سياسات كل منهما لضمان اخلاقيات النشر الرقمي، تليها تنظيم ورش العمل، بينما يُنظر إلى تبادل الخبرات على أنه آلية مساعدة ذات تأثير محدود.

التوصيـــــات:

1 - العمل على مراجعة وتحديث التشريعات الإعلامية لتتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي، خاصة فيما يتعلق بالقوانين العابرة للحدود.

2 - تحقيق توازن بين حرية التعبير وضبط العمل الإعلامي، بحيث لا تُقيّد حقوق الصحفيين ولا تُترك البيئة الإعلامية بلا ضوابط.

3 - سنّ تشريعات واضحة لمكافحة الأخبار الزائفة والمضللة مع فرض عقوبات رادعة.

4 - إدماج برامج تدريبية مستمرة حول أخلاقيات المهنة الرقمية، مع التركيز على حماية الخصوصية والشفافية.

5 - تطوير أدوات وتقنيات متقدمة للكشف عن الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة.

6 - تعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية والتكنولوجية عبر وضع سياسات مشتركة لأخلاقيات النشر الرقمي.

المراجع:

1 - أشرف فتحي الراعي، جرائم الصحافة والنشر، عمان – الاردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012م.
2 - إنجي أبوالعز، "أخلاقيات الإعلام الرقمي بين الممارسة والتطبيق: دراسة تحليلية من المستوى الثاني"، مجلة الإعلام والاتصال، جامعة بني سويف، كلية الإعلام، العدد (12)، سنة النشر 2023م.
3 - بسام عبد الرحمن المشاقبة، فلسفة التشريعات الإعلامية، الاردن – عمان، أسامة للنشر والتوزيع، 2012 م.
4 - بهاء الدين علي بشير، "التشريعات الإعلامية في عصر التكنولوجيا الرقمية: المسؤولية الجنائية عن إساءة استخدام منصات التواصل الاجتماعي – دراسة تحليلية مقارنة بين القوانين الإماراتية والقوانين السودانية"، مجلة الدراسات الإعلامية والقانونية المعاصرة، جامعة الخرطوم، كلية القانون، العدد (7)، سنة النشر 2022م.

5 - تامر المغاوري الملاح، المواطنة الرقمية (تحديات وآمال)، كلية التربية – جامعة الاسكندرية، السحاب للنشر والتوزيع، 2017.

6 - صورية بو عامر، تقنين الإعلام الرقمي تنظيم أم تقييد، مجلة الصحافة، معهد الجزيرة للإعلام، مقال نشر في 2 سبتمبر 2018م

7 - فاطمة الزهرة قرموش، "التنظيم القانوني للإعلام الإلكتروني في التشريعات العربية والوطنية"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، العدد (18)، سنة النشر 2022م.

8 - ليديا صفوت إبراهيم، "أخلاقيات النشر في الصحافة الرقمية المصرية والتحديات التي تواجهها: دراسة تطبيقية"، *مجلة البحوث الإعلامية*، جامعة عين شمس، كلية الإعلام، العدد (9)، سنة النشر 2021م.

9.Smith. Richard (2013-10-15) " what is digital media? the centre for digital retrived (in media 2020-4-22)